

Distr.: General  
7 December 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من المنظمة المعنية برصد أحوال المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Asia Pacific Women's Watch)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2010/1



## البيان

١ - اعتمد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ وسط آمال عريضة سادت أوساط النساء في جميع أنحاء العالم. ونحن نرحب بما تم منذ ذلك الحين من اعتماد قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) التي مهدت الطريق لدعم الأدوار الهامة التي تضطلع بها المرأة في جميع جوانب صنع السلام وتسوية النزاعات، ومكنت النساء من التماس العدالة في حالات الاغتصاب والإيذاء الجنسي التي تتعرضن لها في حالات النزاع. وقد أعربت حملة الأمين العام: "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" وقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، عن مدى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإنشاء هيكل جديد معني بالشؤون الجنسانية يحظى بتمويل طموح.

٢ - وبالرغم من أوجه التقدم هذه، تواجه النساء والفتيات، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحديات ضخمة ومعقدة نظرا لأن النموذج الإنمائي السائد لا يزال مسترشدا بأيدولوجية السوق التي تلقي بآثارها على المرأة، حيث تتمثل في انعدام الأمن الغذائي والتشريد والبطالة وصعوبة توفير سبل العيش.

٣ - ولا تزال الديمقراطية في محنة في العديد من بلدان المنطقة، ولا يزال المنشقون المشروعون والمدافعون عن حقوق الإنسان وأسرهم يتعرضون للاضطهاد بصورة منهجية. وتزايد النزاعات المسلحة في داخل الدول وفيما بينها، كما لا تزال الأزمات السياسية الطويلة الأمد، وصور التطرف الديني، والكيانات الأصولية والنظم العسكرية الديكتاتورية في بعض البلدان تؤدي إلى إيجاد حالات حرجة وإلى غياب الأمن بالنسبة للنساء والفتيات بسبب أمور منها انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهن. وتمثل النساء والفتيات ما يقرب من ٨٠ في المائة من تعداد اللاجئين والمشردين في العالم، بما في ذلك المشردون داخليا، ولا تزال احتياجاتهن لا تجد استجابة من أحد.

٤ - ويمثل العنف ضد النساء والفتيات على امتداد جميع المناطق الجغرافية والديموغرافية شاغلا بالغ الأهمية. وهناك تقارير متزايدة عما يدعى وقوعه من حوادث قتل الساحرات ومطاردتهن، وجرائم الشرف، وإلقاء الأحماض، والاغتصاب كوسيلة للحرب أو للاستيطان، ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يدمر حياة الشبابات. ومع وجود الوسائط الإعلامية والتكنولوجيا الجديدة، أخذت تظهر أعمال التهيب عبر الإنترنت، وغيرها من أشكال العنف الجديدة والمتفشية.

٥ - وأصبحت حقوق الإنسان الواجبة للمرأة مهددة وسط مناخ مفعم بقدر كبير من الشكوك وتكتفه أزمات عديدة في المجالات المالية والغذائية والإيكولوجية والاستهلاكية

والمترتبة بالصحة الإنجابية، التي أدت إلى انتشار التشرد والهجرة لأسباب اقتصادية. وأدت الأزمات الاقتصادية والمناخية إلى زيادة تأنيث الفقر، وفقدان سبل العيش، وفقدان المأوى، والعزلة الاجتماعية والعنف ضد المرأة. وأجبرت أعداد من الفتيات والشابات على ترك الدراسة والانضمام إلى القوة العاملة، وصناعة الترفيه، وتجارة الجنس. ولم يتصد أحد للأسباب الجذرية للتجار بالبشر في شتى صورته.

٦ - وفي خضم هذه التحديات، وبعد مرور ١٥ عاما على اعتماد إعلان بيجين، نحث الحكومات على الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين على نحو متكامل. ونحث الحكومات أيضا على تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلغاء القوانين التمييزية والممارسات العرفية، وخاصة في قوانين الأحوال الشخصية.

٧ - ونحث الحكومات على القضاء على إمكانية أن يفلت منتهكو حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة من العقاب، وعلى معاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب وجرائم العنف الجنساني. ونحث هيئات الأمم المتحدة كذلك على أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا.

٨ - ونهيب بجميع الدول المتبقية أن توقع وتصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأن تلغي أي تحفظات على الاتفاقية.

٩ - ويجب تخفيض المصروفات العسكرية بشكل كبير، وتوجيه الموارد إلى الاحتياجات الإنسانية. ونحث الدول على أن توقف تصنيع الأسلحة وأن تكبح انتشارها.

١٠ - ونحث الدول، والهيئات الحكومية الدولية، والمؤسسات التجارية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية، أن تتبع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن تمنع التشريد القائل على أسباب اقتصادية، والتدمير البيئي، وفقدان معارف الشعوب الأصلية ووحدها، والانتقاص من حقوق النساء والفتيات من الشعوب الأصلية، وارتكاب أعمال العنف ضدهن.

١١ - ونحث الدول على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وكفالة تنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذا كاملا، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة من أجل كفالة المكانة اللائقة بهن في المجتمع.

١٢ - ونهيب بالحكومات أن تتبته إلى نذر التغير المناخي وأن تنهي على الفور جميع الأنشطة المدمرة من الواجهة الإيكولوجية والأنشطة الاستخراجية التي تقوم بها المؤسسات التجارية الأجنبية الضخمة. وندعو الحكومات إلى كفالة إدماج الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في عمليات اتقاء الكوارث والتصدي لها والإغاثة منها.

١٣ - ونحث الدول على تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية؛ وكفالة توفير الموارد الملائمة اللازمة بشكل رئيسي للنهوض بوضع النساء والفتيات؛ وتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في الهيئات القيادية وهيئات اتخاذ القرار على كافة الأصعدة.

١٤ - ويجب أن يكون للكيان الجديد التابع للأمم المتحدة المعني بالشؤون الجنسانية وجود ميداني فعال وآليات وعمليات واضحة من أجل إشراك المنظمات النسائية بدءاً بالصعيد العالمي ووصولاً إلى الصعيد الوطني.

١٥ - وأخيراً وليس آخراً، ندعو الحكومات، في سبيل تحقيق مقاصد منهاج عمل بيجين وروحه، والوثيقة الختامية، والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغير ذلك من الصكوك الدولية، إلى أن تنتقل من القول إلى الفعل، ذلك أن تقدم المرأة فيه تقدم الجميع.